واقع الجريمة الاقتصادية والقيم في المجتمع الجزائري في الفترة ما بين (1962-2015)

The reality of economic crime and values in Algerian society in the period between (1962-2015)

مناني حليمة[1]، محمد الصالح بوطوطن[2]

[1]جامعة باجي مختار-عنابة-، الجزائر، halima.socio@yahoo.fr

[2]جامعة باجي مختار-عنابة-، الجزائر

تاريخ الإستقبال: 2019.05.12 | تاريخ القبول: 2019.06.14 | تاريخ النشر: 2019.06.30

ملخص

غالبا ما ترتبط الجريمة الاقتصادية بالبعدين المالي و الاقتصادي،سواء في خصائصها أو آثارها أو أنماطها،لكنها كغيرها من الجرائم تحمل في طياتها بعدا اجتماعيا ،كالقيم التي تعد عاملا مؤثرا بشكل أو بآخر على مدى توسع وانتشار مثل هذه الجرائم في المجتمع، وإذا ما أسقطنا هذه الفرضية على المجتمع الجزائري نجد أنه بدوره تأثر بتغير سلم القيم و المعايير التي أصبحت تحكم سلوكيات الافراد وتوجهها، اثر التحولات السريعة التي مر بها المجتمع فاتحة المجال لبروز قيم سلبية وبيئة مغذية للجرائم الاقتصادية، فأصبحنا أمام معضلتين من الصعب على أي مجتمع الاستقرار و التقدم بوجودهما،نظرا للأضرار التي يسببانها على المستوى المادي و المعنوي للمجتمع والدولة،و هذا ما حاولنا ابرازه بشكل أوضح من خلال تحليلنا لواقع القيم و الجريمة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الزمنية

(2005-2015).

الكلمات المفتاحية: الجرائم الاقتصادية-تبييض الأموال-الفساد-القيم– التغير الاجتماعي.

Abstract

Economic crime and often linked to financial and economic dimensions, effects and models. Like any other crime it carries with it a social dimension, such as the values that are considered influential factors in one way or another on the expansion, and the proliferation of these crimes in society, if we project this thesis on Algerian society, we will see that, in turn, it has been influenced by the change in the scale of values and norms which, henceforth, control the behavior of individuals and their orientations, the impact of the rapid changes that society, paving the way for the emergence of negative values and an environment fueling economic crime,. This is what we tried to show, in a clearer way, through our analysis of the reality of values and economic crime in Algeria during the period (2005-2015).

Key words: *Economic Crime - Money laundering - corruption - Values - Social change.*

[1] **المؤلف المراسل**: مناني حليمة، **الإيميل**: halima.socio@yahoo.fr

مقدمة

ترتبط الجريمة الاقتصادية بعدة عوامل تؤثر على مستوى تطورها في المجتمع أو تراجعها ،ومن بين العوامل المهمة التي ساهمت في ارتفاع الجريمة الاقتصادية في دول العالم،هي القيم و دورها في المجتمعات، و المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تأثرت قيمه و تغيرت مكانتها بتغير باقي عناصر البناء الاجتماعي،فلكل مجتمع منظومة قيمية تكون الإطار المرجعي للسلوك الإنساني وبذلك تؤثر في اختبار الأهداف وتحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليها وهي من جهة تمثل نسقا من المقاييس التي من خلالها يتم الحكم على الأشياء وعلى سلوك الأفراد. وإذا ما قسنا تطور الجريمة وفق هذا المعيار فالمجتمع الجزائري قد شملته عدة تغيرات وعلى مستويات مختلفة سمحت للمنظومة القيمية أن تراوح مكانتها، ما استوجب القاء الضوء أو فتح مجال الدراسة حول ترابط كل من الجريمة الاقتصادية والقيم وربطها بالحقائق حتى نتمكن من تفسيرها في صورتها المكتملة.

ومما سبق يمكن الاستفهام حول واقع الجرائم الاقتصادية والقيم بالمجتمع الجزائري؟ وذلك في ظل التغيرات الحاصلة خلال الفترة الزمنية (2005-2015)، وفقا لقراءة سوسيولوجية في إطار تسلسل العناصر التالية:

أولا: تعريف الجريمة الاقتصادية

ثانيا: خصائص الجريمة الاقتصادية وأنماطها

ثالثا: تعريف القيم وخصائصها

رابعا:الجريمة الاقتصادية والقيم في المجتمع الجزائري(قراءةسوسيولوجية)

أولا: تعريف الجريمة الاقتصادية:

يشير مصطلح الجرائم الاقتصادية و المالية على تطاق واسع الى اي جريمة غير عنيفة ينتج عنها خسارة مالية ،و بالتالي تتكون هده الجرائم بصفة عامة في شكل مجموعة من الانشطة غير المشروعة ، بما في ذلك الاحتيال و الضرائب و التهريب الجمركي و غسل الاموال....و يمكن الاشارة الى ان التقدم السريع للتكنولوجيا هو احد العوامل التي زادت تعقيد حصرها او تحديد مفهوم محدد و دقيق لها كونه يتيح الفرصة لهده الفئة من الجرائم بالتعدد و التنوع ، اضافة الى ان تصنيف هدا النمط من الجرائم يختلف الى حد كبير من بلد الى آخر ، كما ان بعض الشركات او المؤسسات المالية الكبرى التي قد تحدث فيها مثل هذه الجرائم تفضل غالبا التعامل مع هذه الحلات داخليا (تسوية داخلية) .

و يمكن تعريفها من الناحية القانونية على انها الافعال المجرمة التي تفع بالاعتداء مباشرة على مصلحة اقتصادية يحميها القانون كالجرائم المتعلقة بالمعاملات المصرفية و تجارة العملة و الاستيراد و التصدير و المنافسة الغير مشروعة و الغش التجاري ، و اختلاس المال العام و الاستلاء عليه و التهريب الجمركي و جرائم استغلال النفوذ و جرائم التموين و التسعير الجبري، اضافة الى مجموعة مستحدثة من الجرائم التي تهز الاقتصادات الوطنية كجرائم غسل الاموال و ما يتوقع ان ينجم عن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي و اعادة التكيف الهيكلي للاقتصاد .(1)

اما التعريف الاقتصادي للجريمةالاقتصادية فيميل الى التوسع ليشمل انماط جديدة من الجرائم التي افرزتها التغيرات والتحولات الاقتصادية كما تعرف الجريمة الاقتصادية بانها فعل ضار له مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والانتمائي وبأهداف السياسة الاقتصادية يحظره القانون ويفرض له عقابا ويتحمل المسؤولية الجنائية شخص مؤهل.

***-تعريف الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري:**

عرف المشرع الجزائري الجريمة الاقتصادية في الامر رقم 180/66 و المتضمن احداث مجالس قضائية خاصة بقمع الجرائم الاقتصادية حيث تنص المادة الاولى منه على ما يلي : (يهدف هذا الامر الى قمع الجرائم التي تمس بالثروة الوطنية و الخزينة العامة و الاقتصاد الوطني و التي يرتكبها الموظفون و الاعوان من جميع الدرجات التابعون للدولة ، و المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية و الجماعات العمومية، و لشركة وطنية أو شركة ذات الاقتصاد المختلط أو لكل مؤسسة ذات الاقتصاد الخاص تقوم بتسيير مصلحة عمومية او اموال عمومية) من خلال قراءة هذه المادة يتمعن نلاحظ ان المشرع الجزائري عرف الجريمة الاقتصادية ب : كل جريمة من شانها المساس بالثروة الوطنية و الخزينة العامة و الاقتصاد الوطني و هذا ما نصت عليه المواد 3 و 4 و 5 من الامر السابق الذكر كما ان هذه المادة نصت على الافراد الذين من شأنهم ان يرتكبوا هذه الجرائم بمفهوم المخالفة فكل فعل لا يمس بما ذكر في المادة لا يكف على أساس انه جريمة اقتصادية طبقا لهذا الامر.(2)

ثانيا: خصائص الجريمة الاقتصادية وأنماطها:

تتمتع الجريمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص اهمها:.(3)

- الجريمة الاقتصادية جريمة متحركة، عارضة تقع في زمن محدد وتعاقب بعقوبة محددة وفي ضوء الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد مهما نظامها، والنص الخاص بها يستنفد غرضه.
- تتجه بعض التشريعات الى اسناد سلطة التحقيق والحكم في بعض الجرائم الاقتصادية الى لجان ادارية وليس الى السلطة المختصة بالتحقيق في الجرائم الجنائية أو المحاكم على أساس أن هذه الجرائم أقرب الى المخالفات لأوامر السلطة.
- الجريمة الاقتصادية جريمة متحركة عارضة تقع في زمن محدد وتعاقب بعقوبة محددة وفي ضوء الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد مهما كان نظامها، والنص الخاص بها يستنفد غرضه.
- ان القوانين الخاصة بالجرائم الاقتصادية، قوانين قابلة للتغيير السريع وإن كانت المرونة والحركة من مقتضياتها حتى تواجه دائما الاحتمالات المضادة للسياسة الاقتصادية، وهي قوانين لا تحرص دائما على الوحدة في سياسة التجديد والعقاب.

- تتسم معظم الجرائم الاقتصادية بسمة التوقيت،إما لأنها جرائم جاءت كنتيجة لحالات طارئة،وإما أنها مرتبطة بظواهر مؤقتة،وإما لتغير أسباب قيامها بتغير السياسة الاقتصادية للدولة من نظام لآخر،وإما نتيجة للتدرج في النظام نفسه تخفيفا أو تطرفا.

وإذا ما توجهنا لأنماط الجرائم الاقتصادية وجدنا كما معتبرا من الانماط، والتي سنقتصر في مقالنا هذا على عرض أربع أنماط هي الاكثر شيوعا وأثرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهي كالآتي:

1- الفسـاد:

عرفته منظمة الامم المتحدة للفساد سنة 2003: على أنه " القيام بأعمال غير سليمة، او اساءة استغلال لموقع أو منصب او سلطة بما في ذلك أفعال الاهمال،او السعي للحصول على امتياز أو الوعد به،او قبول امتياز ممنوح بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر(4)

وهو أيضا اساءة استعمال السلطة أو عدم الامانة في اتخاذ القرار من قبل الاشخاص المخولين سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص بهدف الحصول على منافع غير مشروعة، وتكون غالبا (لصالح الاسرة، أو خدمات متبادلة بين الموظفين) (5) وهذه المنافع تكون على شكلين ماديو أو معنوية، وكلها تنتهك القواعد والقوانين.

2- **التهريب:**

عرفته المنظمة العالمية للجمارك علة أنه مخالفة جمركية تتعلق باجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود للتهرب من حقوق الخزينة العمومية.

وفي التشريعات الوطنية يتطابق مفهوم التهريب والمفاهيم المتداولة لدى معظم الدول، وهو منصوص عليه في الفقرة 282 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

- في حالة الاستيراد أو التصدير خارج مكاتب الجمارك
- يعتبر تهريب كل خرق لأحكام هذه المدونة المتعلقة بحركة أو حيازة البضائع داخل المنطقتين البرية والبحرية لدائرة الجمارك.
- حيازة البضائع الخاضعة لأحكام الفصل 181 من مدونة الجمارك عندما تكون هذه الحيازة غير مبررة أو عندما تكون المستندات المدلى بها على سبيل الاثبات مزورة أو غير مطابقة.
- الاستيراد أو التصدير بدون تصريح.

3- **تبييض الأموال**:

هي إحدى أكثر أشكال الجرائم الاقتصادية انتشارا، وهي أنشطة تولد أرباح غير مشروعة وهذه الأرباح بدورها تحتاج الى غسلها حتى يمكن دمجها في النظام المالي الشرعي.

هذا النوع من الجرائم الاقتصادية يوفر لمرتكبيه تدفق نقدي واستثمار كبير، كما هو الحال مع باقي الانواع،وكلما كانت القوانين والتدابير الرقابية ضعيفة كلما كان تبييض الاموال أسهل وأكثر،الأمر الذي يضر

بالمؤسسات المالية للدولة ويضرب بمصداقية السوق المالية،اضافة الى أنه يشكل عائق مباشر للاستثمار الأجنبي(6)

4- التهرب الضريبي:

التهرب من الضريبة هي ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق واقعتها المنشئة(7)

أما "كميل" "Camil" فقد عرف التهرب الضريبي بأنه كل التصرفات المادية وكل العمليات المحاسبية وكل المحاولات التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة أو غيره من أجل التخلص من الضريبة(8)

وهنا كان التعريف على أساس بعض الطرق التي يستعملها المكلف بالضريبة للتخلص من دفع الضريبة المستحقة. وعرفه «LucienMehel" على أنه المخلفة الصريحة للقانون بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من أجل تخفيض أساس الضريبة(9)

ثالثا : تعريـــــف القيـــــم وخصائصها:

تعرف القيم على أنها مستوى أو مقياس أو معيار نحكم بمقتضاه ونقيس به أو نحدد على أساسه المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك(10) كما عرفت على أنها : القواعد التي تقوم عليها الحياة الانسانية وتختلف الحضارات بحسب تصورها للقيم.

ويرى علماء الاجتماع أن عملية التقييم تقوم على أساس وجود مقياس ومضاهاة في ضوء مصالح الشخص من جانب ،وما يتيحه له المجتمع من وسائل وامكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب أخر،ففي القيم عملية الانتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة .

فالقيم هي مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي.(11)

أما " نيوكومب" فيذهب الى أن القيم عبارة عن الاطارات المرجعية العامة والسائدة التي تربط اتجاهات الفرد فيما بينها،وتعمل كدلائل تستخدم في تقويم الخبرة والسلوك من حيث اتفاقها أو خروجها عن الأهداف الأساسية للحياة.(12)

وللقيم عموما عدة خصائص نذكر منها:

- القيمة مسألة نسبية شخصية متغلغلة في الانسان تنبع منه ومن رغباته لا من خارجه،والانسان هو الذي يضفي على الشيئ قيمته.
- القيم أساسية في حياة كل انسان سوي فهي اشبه بمرشد يتحكم في الكثير من النشاط الانساني لدى الفرد،وهذه القيم تساعد كل فرد على تنظيم معالم شخصيته الفردية والاجتماعية.
- نسبية تختلف من شخص الى آخر كما تختلف لدى نفس الشخص حسب نوع حاجاته ورغباته وظروفه الاجتماعية.(13)

- قابلة للانتقال،ومن ثم فهي تشكل تراثا لعدة أنساق اجتماعية ومن الممكن أن تكون موضع مشاركة جماعية.
- ذات ثبات واستقرار نفسي اجتماعي لأنها تدخل في نطاق العادات الفكرية والاجتماعية والسلوكية ولكن هذا الثبات نسبي أي يسمح بالتغيير.
- مكتسبة أذ يتعلمها الفرد عن طريق التربية الاجتماعية والتنشئة في نطاق الجماعة(14).
- تتصف القيم بالهرمية،أي أن قيم كل فرد تكون مرتبة تنازليا طبقا لأهميتها له من الاهم فالمهم حيث تسود لدى الفرد القيم الاكثر أهمية بالنسبة له.
- القيم عمومية فهي تشكل طابع قومي عام مشترك بين جميع طبقات المجتمع.

رابعا: الجريمة الاقتصادية والقيم في المجتمع الجزائري:

لطالما كانت و ستظل ازمة القيم تحتل حيزا كبيرا في مجتمعاتنا المعاصرة ، خاصة مع وجود كل مظاهر الحداثة و ما تحمله معها من مخالفة لكل ما هو متعارف عليه في المجتمعات التقليدية سواء كانت هذه المتغيرات سلبية او ايجابية ، مع ان اغلب التوجهات تتجه الى ان سلبيات الحداثة اكبر من ايجابياتها ماديا و معنويا و على وجه الخصوص في مجتمعاتنا العربية ، فاذا اسقطنا هذا التوجه على مستوى القيم ، نجد ان هذه الاخيرة في الحقبة المعاصرة تشكل أزمة حقيقية خاصة مع تواري الدور الذي كان يلعبه كل من الدين و الفلسفة (منهج فكر و قيم) ، و بهذا تنحل منظومة القيم المبنية على العقل و التفكر و قيم الحرية و العدالة و المساواة...إلخ ،لتحل محلها قيم جديدة كالرغبة و الفردانية و المادة و الجنس...

والتربية كمجال خصب لزرع القيم في الفرد بدورها تغيرت معطياتها لتتجه نحو كل ما هو مظاهر وإلكترونيات وقلة حوار، وغياب شبه كامل او كامل لدور الوالدين والاسرة في احتواء الفرد وتعليمه وتربيته على كل ما هو صالح وقيم كي يكون فردا ناجحا في المجتمع.

ولا يمكن حصر أزمة القيم في ابعادها الجديدة على مستوى الافراد أو التربية والأسرة، فقد اجتاحت كافة جوانب الحياة كالسياسة والثقافة واللغة والاقتصاد...فالسياسة لم تعد مجالا للمعارضة والمناظرة الفكرية وتغير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بل اصبحت حكرا على افراد وجماعات معينة.

وكما السياسة تلعب الثقافة دورا كبيرا في مجال القيم وترسيخها في المجتمع إلا أن بعض المعايير قد تغيرت في المجتمعات الحديثة، فوسائل الاتصال الجماهيري اصبحت لها الافضلية على دمج قيم الواقع الثقافي بالواقع الاجتماعي وإعادة توزيعهما على نطاق واسع أشبه بالنطاق التجاري، فتصبح الثقافة مجرد بضاعة تخلو من المفردات والأفكار والمفاهيم النقديةوكل ما هو قيمي(15).

ومع مثل هذا التدهور والتفكك في المنظومة القيمية تجد المجتمعات الحديثة نفسها غالبا في حالة من الفوضى واللامعيارية تجرها نحو مل ما هو سلبي ومنافي للقيم الاخلاقية،والمجتمع الجزائري ليس بمنئ عن كل ما سبق كونه من المجتمعات المعاصرة لكن أسوء ما في ذلك هو أن المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري كانت

منظومة متماسكة تقليدية قائمة على كل ما هو محافظ وأخلاقي رغم وجود بعض الحالات الشاذة التي لا يخلو منها أي مجتمع سواء كان تقليدي او حديث.

و بالرغم من تمسك المجتمع الجزائري بقيمه و محافظة المنظومة القيمية على مكانتها منذ الاستقلال و حتى أواخر الثمانينات إلا أنها بدأت تخسر هذه المكانة مع عقد التسعينات الذي عمت فيه الفوضى الأمنية و السياسية و المؤسساتية فقد سمح هذا الوضع بتصعيد حالة اللامعيارية في المجتمع و تراجع القيم الاجتماعية فيه، بعد أن كانت هي التي تدفع بالأفراد الى اختيار السلوك المناسب في وضعية محددة ، إذ تستعمل القيم الاجتماعية عادة كدليل من أجل أن توجه الفعل في الظروف الخاصة و المحددة في الزمان و المكان المناسبان ، فالقيمة تتحدد في المرتبة المثالية و ليس في مستوى الاشياء المحسوسة و الاحداث.(16)

وهذا يتماشى مع حقيقة أن التغيرات الاجتماعية المفاجئة تؤدي الى انهيار وتصدع القيم السائدة لتحل محلها قيم جديدة وهذه الحالة من التغير القيمي تجعل الفرد يعيش في اضطرابات بحيث يجد نفسه في فجوة بين القيم المثلى التي تعلمها خلال التنشئة الاجتماعية وبين الواقع الذي يتناقض لما تعلمه، فهو يتعلم بعض القيم المرتبطة بالأمانة، لكن في الواقع يرى صورا عديدة للخيانة ويحتل امامه الموازين وتهتز القيم فتتكون لديه مشاعر النقمة والعدوان ما يدفعه الى دخول عالم الانحراف والجريمة.

وإذا ما لا حظنا تطور الجريمة داخل المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة نجد أن مستواها قد ارتفع بشكل كبير مقارنة بالعقود الماضية وفيما يخص الجرائم الاقتصادية نجد أنها تحتل الصدارة بين أنماط الجرائم المتواجدة في مجتمعنا وغالبا يرجح المختصون ارتفاع مثل هذه الجرائم الى التغيرات التي أصابت النسق القيمي لدى الفرد الجزائري ولعل أبرزها:

- ارتفاع اللامبالاة بين الافراد.
- التوجه الكبير نحو الجريمة الاقتصادية لتحقيق الاهداف والطموحات واشباع الرغبة في الربح السريع.
- غلبة القيم المادية في المجتمع، حيث أصبح النظر الى المال على أنه الآلية التي تمكن الفرد من اشباع حاجاته وطموحاته بغض النظر عن مصدر هذا المال.

وبذلك نستطيع القول، أن تصدع القيم الاصلية في المجتمع الجزائري خلال الفترات الحالكة التي مرت بها البلاد، سمح بظهور أشكال وأنواع لا حصر لها من الانحراف الفكري والسلوكي لدى الافراد.

و أصدق ما يعبر أو يعكس واقع القيم الاجتماعية ارتباطها بالجريمة الاقتصادية هي الاحصائيات والوقائع التي توالت على مدى السنوات الاخيرة فاذا ما نظرنا في الارقام للعقد الماضي فقط، نرى ارتفاعا مهولا يوضح مدى الانحلال القيمي للفرد والجماعة في المجتمع الجزائري، فالقيم الثابتة التي كانت تحول دون الفرد أو الجماعة و الجريمة، أصبحت بدلا عنها قيما أخرى تعوضها و تستبيح كل ما كان غير مسموح ،و خاضع لقوانين الضبط ليصبح من الامور العادية والمفروضة في أحيان أخرى، و بالرجوع للغة الارقام نجد كمثال عن الانماط الاربع التي سبق ذكرها، أن التهرب الضريبي قد توسع و تطورت أشكاله فالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها

الجزائر منذ منتصف التسعينات ساهمت في ذلك بشكل كبير حيث سمحت بظهور فرص أكبر لجني أرباح غير مشروعة من خلال التهرب من دفع الضريبة، وتعود المجتمع على مثل هذه الممارسات تسبب بإلحاق خسائر فادحة بالخزينة العمومية فقد ارتفعت نسبة الخسائر منذ 2005الى 2009 لتصل الى 21 ألف مليار دينار ليقدر بعدها مجلس المحاسبة لميزانية 2011 حجم الجباية غير المحصلة بحوالي 8000 مليار دينار، و في احصائيات أخرى فقد سجل قطاع التجارة لوحده ما يعادل قيمة 206.5 مليار دينار، خلال 4 سنوات فقط (2011-2015).

و فيما يخص الفساد فقد حلت الجزائر سنة 2006 في اسفل السلم في المجالات المرتبطة بالاستقرار ومراقبة الفساد، و إبرام الصفقات و الفعالية الحكومية و سيادة القانون ومراقبة حيث حصلة على تنقيط سيء للغاية، فجاءت تصنيفاتها تتراوح بين -0.36 و 0.92 على التوالي من سلم قياس يتراوح بين -2 و 5.5 هذا حسب المؤشر العالمي لنظام الادارة بقياس ستة مكونات تتمثل في ابداء الرأي و المساءلة التي نقيس الحقوق السياسية والمدنية، و حقوق الانسان ...كما يهتم بقياس استقلالية الجهاز القضائي، ومدى حدوث الجرائم ثم مكافحة الفساد ،كما يقيس استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب شخصية ،بمت في ذلك أعمال الفساد و استحواذ النخبة على مقدرات الدولة، يدل على ان الفساد في الجزائر مستفحل بشكل كبير و على مستويات مختلفة وحساسة في الدولة.

في حين كشف تقرير امريكي ان الجزائر خسرت 13.6 مليار دولار بسبب الفساد، خلال الفترة بين 2000 و2008 مشيرا الى ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تسجل أعلى معدل لنمو للتدفقات المالية غير الشرعية.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي فقد وضح في تقريره عن التنافسية الشاملة ،ان الجزائر بالرغم من تقدمها الطفيف في التصنيف العالمي من حيث التنافسية العالمية ومؤشر النمو العالمي آلا أنها بقيت في المراتب الاخيرة خاصة على المستوى الافريقي، وكشف التقرير عن اهم العراقيل التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث جاء النقص في الحصول على التمويل في مقدمة الترتيب بنسبة 15.1% ،يليه الفساد بنسبة 13.9 % ، ثم بيروقراطية الحكومة و معدلات الضرائب و الاعتماد على الوسائل التقليدية في العمل كما اشار التقرير إلى ان سوء اخلاقيات العمل في اليد العاملة الوطنية له تأثير في عرقلة النمو للجزائر بنسبة 55% وذلك سنة 2014.

ورغم محاولات الدولة في مكافحة أشكال الفساد وخروجها من دائرة الدول الاكثر فسادا في العالم الا انها لا تزال تراوح مكانها فبعد ان كانت الجزائر نحتل المرتبة 94 سنة 2013، احتلت المرتبة 100سنة 2015، حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية وبذلك فان هذا لا يدل على تفشي الفساد فقط، فما الفساد الا انعكاس لتدهور قيم النزاهة والأخلاق المهنية والاجتماعية لدى المجتمع الجزائري، وبشكل خاص لدى الموظفين وأصحاب النفوذ.

وإذا ما نظرنا مجال التهريب، وتهريب الأموال تحديدا نجد أنه خلال فترة 2008-2012 شهدت الجزائر أكبر عمليات تهريب للعملة الصعبة الى الخارج حيث كانت القيمة 3.378 مليار دولار سنة 2008 لترتفع الى 15.558 مليار

دولار سنة 2012، وهو يعتبر ارتفاع هائل خلال هذه الفترة الوجيزة، فيما تمكنت الشركات الوهمية من تحويل وتهريب ما يفوق 8 ألاف مليار سنتيم سنة 2015.(17)

خـــاتمـــــة:

مما سبق يمكن القول أن المنظومة القيمية في الجزائر قد خسرت جزء كبير من أهميتها و تأثيرها على المجتمع، فقد أصبح واضحا سيطرة القيم السلبية على ممارسات و سلوكيات المجتمع الجزائري بدءا من الافراد البسطاء وصولا بمن يصنفون" نخبة " المجتمع فأصبحنا نرى مظاهر الفساد في المستشفيات والمدارس والمؤسسات...دون رفع العتب عن الفساد المالي، وما حدث من انقلاب في سلم القيم و المعايير ومستوى التفكك الذي بلغه المجتمع تحت ضغط التحولات السريعة التي مرت بها البلاد في فترات قياسية، أنتجت سلبيات أقل ما يمكن القول عنها "كارثية" فاستفحلت الجريمة الاقتصادية بأنواعها مخربة كافة القطاعات الحيوية بالدولة و أكثر هذه الاخيرة تضررا القطاع الاقتصادي الذي يعد من أهم الركائز التي يقوم عليها كيان الدول، و أبرز عوامل نجاحها واستمراريتها.

الهوامش

1) عبد الحميد أمال: الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، الجزء الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص 13.

2) الامر 180/66 المؤرخ في 1966/06/21والمؤرخ في 1966/06/21 والمتعلق بأحداث مجالس قضائية خاصة بقمع الجرائم الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد رقم 45، الصادرة في 1966/06/24.

3) الخيال وجيه محمد: صور الجرائم الاقتصادية في الأنظمة الجنائية، مجلة الأمن،1998، ص 13-24.

4) Abou karamomko : Corruption en Milieu scolaire et Education des Filles,Réseau Ouest et centre Africain de recherche en éducation (Rocare), CÔTE D'IVOIRE, 2007, p6.

5) http : //www.boubid.blogspot.com, consulté le 02/10/2016.

6) The Eleventh United Nations congress on crime prevention and criminal justice, economic and financial crimes.

7) فليح العلي: المالية العامة والتشريع الماليوالضريبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص123.

8) Margairez.A : la fraude fiscale et ses succédauées, suisse, corrigé, 2éme édition, 1977, p10.

9) Mehel.L : Traité de politique fiscale, Edition PUF, Paris, 1996, p84.

10) مانع المانع: القيم بين الاسلام والغرب دراسة تأصيليةمقارنة، دار الجميلة، ط 1، 2006، ص 132.

11) نبيل عبد الفتاح، عبد الرحمان سيد سليمان: علم النفس الاجتماعي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،2000،ص 227.

12) كامل محمد محمد عويضة: دراسة علمية بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الأخرى 1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1996، ص 13.

13) نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 101.

14) محمد فتحي عكاشة، محمد شفيق زكي: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزا ريطة، الإسكندرية،1997، ص56

15) يوسف الكلاخي: أزمة القيم في المجتمعات المعاصرة، جوان 2012 على الموقع http://www.hespress.com consulté le 23/01/2017

16) الطاهر سواكري: تصدع القيم و اثره في ظهور السلوكيات المنحرفة و الاجرامية في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 08، 2009، ص 142.

17) www.djazairess.com consulté le 13/01/2016.